# سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام

د/ سليمان محمد عمر منصور (*)

المقدمة :

لقد أصبحت التنمية مطلب حيوي وهدف لكل بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة ، حيث حازت قضية التنمية الكثير في الفكر العالمي المعاصر، ولا تزال التنمية تمثل هاجسا للحكومات وحلما فضفاضا للمجتمعات ولغز محيرا للإفراد،وقد أشار المفكرون الإسلاميون الى أن النظرة الإسلامية للتنمية هي نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية وركزوا على بناء الإنسان باعتباره المحور الأساسي للعملية التنموية ، فالإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث تغير وتطوير ، للعملية التنموية في الكون، وقد حرص الإسلام على الاهتمام والعناية بالإنسان وروحه وبدنه فتكون له القدرة على تحقيق خلافته لله في الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه فالتنمية في الإسلام تسعى للوصول الى القضاء على الأسباب التي تؤدى الى حدوث المشكلة الاقتصادية والاجتماعية ، وتسعى إلى تحقيق السمو بالأفراد وخلق الروابط الإنسانية والتي تحقق بعدها نموا ماديا .

---

(*) عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد بالعجيلات – جامعة الزاوية – دولة ليبيا

إذن فالتنمية الحقيقية للعالم الإسلامي لاتتم من خلال الاستيراد أو تقليد نموذج معين ، بل لابد آن تكون نابعة من داخله معبرة عن وعيه وإدراكه بأن عملية التنمية لابد ان تكون مستقلة بعيدة عن أي تأثيرات خارجية وغربية عنه ولا غرابة أن يكون السبب الرئيسي لفشل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي ولاسيما العالم العربي منه أنها لم تكن مستقلة ، بل كانت منطبقة بالتبعية والتقليد للنموذج الغربي وهذا مخالف للشريعة الإسلامية ، وقد تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن نجاح المشروعات التنموية في العديد من بلدان حرب البنوك الربويه لها في اجتذاب الكثير من فائض أموال المسلمين ومدخراتهم وتوظيفها في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد الإسلامية وهي الطريقة المثلى ، لان البنوك الإسلامية من ضمن خططها التنموية أعطاء الأولية في الاستثمار في المشاريع ذات الجدوة ألاقتصاديه في البلدان الإسلامية ولن تنحرف أدوات التمويل "المصارف" عن مسيرتها لان هيئة الرقابة الشرعية تلاحقها في تدقيق معاملاتها وأبطال مالا يقره الإسلام منها' ولان كل مودع في هذه البنوك رقيب عليها ، يراقب تعاملها خوفآمن أن تدخل عليه مالا حراما من جهة وخوفا من أن يخسر البنك ، لان خسارة البنك في مشروع ناهي خسارة له ، على عكس البنوك الروبية ، فإن رقابة المستثمر عليها معدومة ، لان المستثمر سيأخذ الفائدة المتفق عليها من البنك سواء ربح البنك أم خسر .

فالإسلام يرى أن التنمية وسيلة لغاية تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والاخره واحده وهي الإنسان وسعادته ، لذلك فهو يرى إن التنمية خادمة للإنسان حيث قال الله تعالى في سورة الجاثية الآية رقم "١٢" " لكم مافي السماوات ومافي الأرض جميعا" ومن خلال ذلك نجد إن الإسلام حث

على التنمية بمختلف أنواعها وسبق كل المفكرين والعلماء في معالجة قضايا التنمية وطريقة تمويلها ووردت بألفاظ عديدة ومترادفة في الكثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ،حفاضآ على حياة الإنسان وموارده ليعيش حياة طيبة هانئة مليئة بالانجاز لينال ثمرة عمله الصالح في الدنيا والآخرة ، والإسلام بهدية وتعاليمه هو رسالة لكل البشر ، لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها في مواضيع متعددة ، بل أنها من صميم دستور حياة المسلم ونعمة الله تعالى أن المسلمين بدئوا يستعيدون ثقتهم بأنفسهم ووعيهم لهويتهم ، نتيجة وعيهم لدينهم فتراجعت الأفكار التي كانت تمثل مرحلة الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية ، ونظامها الرأسمالي ،والتي وجدت لها يوما من ضعاف الأنفس من يريد أن يفسر النصوص الصريحة الثابتة قسرا لتحليل ماحرم الله ورسوله، وبهذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوما أن تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل ؛ لأنه لاقتصاد بغير بنوك ' ولأبنوك بغير فوائد .من هنا نلاحظ إن الإسلام عالج قضية التنمية من خلال منظور صلاح الدنيا وحارب الخراب وركز على البعد الأخلاقي في عملية التنمية من خلال عملية التركيز على الكم والكيف دون الفصل بينهما ،ورغم إن المجتمع العربي الإسلامي يخوض معركة الحياة ويواجه مشكلات العصر ويستكمل بهاو مقومات حياته الذاتية ، ويتسلح بالعقيدة القوية والفكر المؤمن القويم ويأخذ دوره ليحمل مسئولياته في هذه الفترة المليئة بصراع المبادئ وتحديات القوى وليكون هذا المجتمع العربي الإسلامي الذي وصفه الله تبارك وتعالى بقوله " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتومنون بالله" سورة آل عمران الآية١١٠ وقول الرسول "صلى الله عليه وسلم " من أحيا

ارض ميتة فهي له وما أكلت العافية منه له به صدقه"٢"ومن خلال ذلك أصبحت .التنمية مطلب حيوي وهدف لكل بلدان العالم سواء النامية أو المتقدمة حيث حازت قضية التنمية الكثير من الاهتمام في الفكر العالمي المعاصر .

إن تعريف التنمية البشرية يتطلب منا الإحاطة بمفهوم التنمية أولآ باعتبارها الأساس الذي يتم فهم المصطلح من خلاله ، فقد تطور تعريف التنمية وتعددت رؤية الباحثين باختلاف رويتهم وتخصصهم واهتمامهم ، ولهذا أخذا العلماء خاصة ينبئون بظهور نظام جديد يحل محل النظام القائم الذي في طريقه الى الزوال .

وبناء على ذلك فإن الأمر يدعونا الى إعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور الإسلامي والمنظور التنموي .

وهكذا فإن هذا البحث سينطوي على "ثلاثة "مباحث فأما المباحث فسترد مرتبة ومعنونه على النحو التالي :-

**المبحث الأول : تعريف التنمية ، ويحتوي على التالي:-**

أولأ:- أركان التنمية .

ثانيا :-أهداف التنمية .

ثالثا:-وسائل السياسة الاقتصادية في الإسلام

رابعا:- التنمية من منظور الشريعة الإسلامية

**المبحث الثاني:- ألتمويل وأهميته .**

أولا:- إلية التمويل الإسلامي للتنمية

ثانيا:- مزايا التمويل الإسلامي

ثالثا:- خصائص التمويل الإسلامي .

**المبحث الثالث:- المبادئ الإسلامية للتمويل الإسلامي .**

أولاً:- المصارف الإسلامية ودورها في تمويل التنمية .

أما الخاتمة فتتضمن مخلصنا إليه من نتائج للتمويل وتوصيات تتعلق بالبحث .

ثانيا:- المشاكل والعراقيل التي تصادف عملية التمويل..

ومن خلال هذه المقدمة المتواضعة سنحاول التركيز على المؤسسات التي تهتم بموضوع التنمية وطرق تمويلها والمصارف الإسلامية الداعمة لمختلف المشاريع التنموية في البلدان الإسلامية .

**أهمية الموضوع:**

تهتم بسياسة التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان الإسلامية .

- قبول بعض الدول إلا سلامية في تمويل مشروعاتها عن طريق المصارف الإسلامية .
- خطورة بعض المصارف التجارية في تمويل المشروعات التنموية في البلدان الإسلامية.

**أهداف البحث**

يهدف البحث على تسليط الضوء عن المصارف الإسلامية وطرق تمويلها .

- كشف عن أسباب ضعف التمويل المصرفي .

- البحث عن بدائل أخرى للتمويلِ المالي الإسلامي .

**فروض البحث**

**ينطلق هذا البحث من الفرضيات التالية :-**

١- ما هو الإطار العام الذي يمكن أن تبني فيه السياسات الاقتصادية في الإسلام ؟

٢- ماهي أهداف مقومات السياسة الاقتصادية في الدول الإسلامية ؟

٣- هل حققت المصارف الإسلامية نجاحا في استثمار مدخراتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

٤- ماهي الآثار المترتبة في عملية الأداء المالي للمصارف على عملية التنمية ؟

٥- تسليط الضوء على مجالات التنافس بين المصارف الإسلامية وبين المصارف التجارية في عملية التمويل التنموي .

**إشكالية البحث**

تتمحور مشكلة البحث حول ، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام والمعروف على إن البنوك الإسلامية ، ما لها من دورا في عملية التمويل للتنمية الاقتصادية ، ولو من الناحية النظرية . فهل أدت هذه المصارف دورها أم لا ؟ أم أنها تقوم بالعمل فقط من أجل الربح ولا تختلف في دورها عن دور المصارف التجارية الأخرى

**منهج البحث**

- استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي

- يتم التركيز على البحث من عدة جوانب .
- الاعتماد على المصادر الأصلية مثل القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والكتب والدراسات السابقة والبحوث المتعلقة بالموضوع والمقالات وكذلك شبكة المعلومات الدولية " نت" .

## الفصل الأول
## تعريف التنمية

**أ- مفهوم التنمية لغةً:**

مأخوذة من نما نمواً، بمعنى الزيادة في الشيء فيقال نما المال نمواً أي زاد وكثر.

**ب- مفهوم التنمية اصطلاحاً:**

عملية شاملة بمختلف المجالات ، فيكون تحديداً المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية[١].

وعلى الرغم من ذلك فإن كلمة التنمية بوصفها مصطلحاً ذا معنى محدداً إذا أطلقت فنتصرف إلى معنى التنمية الاقتصادية في الغالب، ذلك أن الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث، من خلال منظور اقتصادي.

**ج- مفهوم التنمية اقتصادياً:**

تعني توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة للأفراد والذي يحقق عن طريق زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى رفاهية الاقتصادية التي تحقق معها الرفاهية الاجتماعية، مما يجعل التنمية من هذا المنظور تعني خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

**د- التنمية من الناحية الاجتماعية:**

تسعى لتحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع.

**هـ- التنمية من الناحية السياسية:**

تعني توفير فرص تعليمية وصحية وسكنية أفضل، مما يتيح للأفراد ممارسة الأنشطة الحياتية في ظل مكانه عالية وقوة نفوذ وكرامة بين الشعوب[٢].

و- التنمية من الناحية الإسلامية:

التنمية في الإسلام مفهوماً شاملاً، يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الطيبة للإنسان الذي كرمه الله تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعي فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل.

والمناخ المناسب لعملية التنمية في الإسلام هو صلاح النية المطبقة فيها، ولا يكون ذلك إلا بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيها، في مختلف جوانب الحياة والتمسك بالقيم الإسلامية.

ولم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعاً في الكتابات الإسلامية الأولى إلا ان المعنى قد استخدم كثير بألفاظ ومترادفاتها في القرآن الكريم، وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في الكتابات وخطب الأئمة والعلماء في عصور الإسلام المبكرة والوسيطة، ويمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية في الإسلام مفهوماً شاملاً عريضاً، يستوعب كل ما يؤدي للحياة اللصيقة للإنسان الذي كرمه الله تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها ونهى عن السعي فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل، ولقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم التنمية في الإسلام، استناداً إلى نصوص أو معاني قرآنية فقيل إن التنمية هي طلب عمارة الأرض وذلك من قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ وقيل إن التنمية تعني "الحياة الطيبة" إشارة إلى معنى الآية الكريمة: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ

أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل الآية ٩٧] وقيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الذي يرضاه(٣)

**أولا :أركان التنمية:**

إن كل عملية تنمية اقتصادية لا يمكن أن تتم إلا إذا توفر لها الإنسان الصالح ينهض بها والمجتمع الخير الذي يحتضنها، والمال الذي تبني به المصانع وتشادية الصروح الاقتصادية، وأداة الإنتاج المتطورة التي تنتج الإنتاج الجيد الغزير بتكاليف منخفضة، والتخطيط السليم ، والأسواق التي تصرف فيها المنتجات التي تتمخض عنها التنمية(٤)

**ثانيا :أهداف التنمية في الإسلام:**

إذا كان الإنسان هو مرتكز التنمية البشرية فإن الإسلام قد سبق كل الرؤى لذلك إذ أن اختيار الإنسان لحمل الرسالة الإسلامية جعله المحور الذي تقوم عليه عملية البناء والتنمية والتطوير في المجتمعات الإسلامية، فهو الحامل للأمانة التي ذكرها الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [سورة الأحزاب، الآية٧٢] وهذا الحمل للأمانة يقتضي استعداداً لدى الإنسان المسلم لذلك فإن ما تتجه إليه الرؤية الإسلامية لمفهوم التنمية الإسلامية، وهي منظومة شاملة تقوم على بناء حياة طيبة للإنسان على هذه الأرض قدم بها الإسلام كل الصنع والآليات التي تحقق الهدف الكبير، وهو التنمية بشرط أن يكون موصولاً بربه حتى يستطيع تعمير هذا الكون، وعندما نقارن بين التنمية في الغرب

والتنمية في الإسلام، نجد أن تنمية الإسلام فريضة شرعية أمر بها الله سبحانه وتعالى في كتابة العزيز فقال تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ

عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية ١٠٥]، ﴿ وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً﴾ [سورة الإسراء الآية ٢٩] من كل ذلك يتأكد لنا أن التنمية في الإسلام في حضارتها التي حررت الإنسان من أسر المادة وعبادة المتع والشهوات، فجاء الإسلام ليكرم بني الإنسان دون نظر إلى دينه أو عرقه أو لونه أو جنسه.

وفي ضوء السابق من النصوص القرآنية تبين أن مفهوم التنمية من الناحية الإسلامية والأهداف التي تخدم الحياة في المجتمع تتمثل على سبيل المثال لا الحصر:

١- العمل على تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع بحيث تظل التنمية عملاً مستمراً ومستداما.

٢- القيام بواجب عمارة الأرض وفق النظر الشمولي الذي يقوم على العناية بكل ميادين الحياة.

٣- إعداد الإنسان الصالح وبناء المجتمع السليم على أساس مراعاة الطبيعية الإنسانية.

٤- التخلص من قيود التبعية والإذلال من قبل الغرب.

٥- تحقيق العمالة الكاملة والقضاء على البطالة.

٦- إحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات.

٧- تحقيق استقرار الأسعار.

٨- القضاء على التلوث والمحافظة على البيئة.

فهذا نموذج عن أهداف أصلية مشتقة بتفاوت أهميتها يتفاوت البلدان في درجة النمو والاستقرار السياسي والنضج الاجتماعي، ومن السياسات التنموية المبنية على اختيارات غربية، الدول العربية تراوح في مكانها، بل ازدادت وضعية اقتصادياتها سوءاً وعليه وجب إدراك الدول انه لا يمكن استيراد سياسات تنموية لا تتماشى مع واقع شعوبها وأمالها، وخاصة منها بلدان غير إسلامية، واقعها الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي يختلف في الجوهر – لا في الفروع فقط – مع واقع الدول الإسلامية.

إن البحث في تراثنا الإسلامي عن سياسات اقتصادية ملائمة تمكن من تحقيق التنمية مما يعد فريضة وضرورة يمليها الواقع الاقتصادي المزري الذي تعيشه جل الدول الإسلامية، وفي تقديرنا أن نقطة الانطلاق تكمن في معالجة النقاط المذكورة والكشف عن حقائقها.

**ثالثا: وسائل السياسة الاقتصادية في الإسلام :-**

لا تزال جل الدول الإسلامية تعاني من التخلف الاقتصادي والفقر رغم مرور ما يزيد عن نصف القرن من تحررها من قيود الاستعمار، ويعود السبب في ذلك الى كون السياسات الاقتصادية المطبقة في هذه الدول لم تتوافق مع طبيعة شعوبها وثقافاتها وعقيدتها ، فراح المسلمون يبحثون في سياسات اقتصادية منبثقة أصلا من الشريعة الإسلامية والتي تضع أطارا عاما لا يجب أن تتجاوزه هذه السياسات إلا وهو السياسة الشرعية، كما أن نجاحها كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية وتخلصها من قيود التبعية والإذلال ،والتي منها المديونية الكبيرة التي ترهق كاهل الدول النامية . والسياسة الاقتصادية ما هي إلا جملة الوسائل والأدوات القائدة إلى تحقيق أهداف النظام مبرزين مرونة ، السياسة الاقتصادية في الإسلام ومعياريتها

وتأثرها بالقيم الأخلاقية للمجتمع ، وهذا ماسنوضحه من وسائل لسياسات مختلفة ومتنوعة داعمة للنهوض بالتنمية والتي من أهمها :-

**- سياسات التشغيل للموارد الاقتصادية :-**

والقاضية بتوفر كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة ، وهذا مايستدعي توفر المناخ الأمني والإطار القانوني والتشريعي والجبائي ، لتشجيع القطاع الخاص ، ومده بحوافز جديدة ليلعب دوره البناء في تطوير المجتمع .

**- سياسة الإنفاق :-**

القاضية بربط الإنفاق العام بمقدار المصلحة العامة المتحققة ، فقد اوجب الإسلام على الدولة أن تدقق في أوجه صرف الأموال العامة .

**- سياسة تجارية :-**

القاضية بضبط الإعلان التجاري ووضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات والتدخل لتنظيم التجارة الخارجية ؛

**-سياسة الأسعار :-**

القاضية بتسعير كل المنتجات الأساسية .

**-سياسة المنافسة:-**

القاضية بمحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة بين العمال .

**- سياسة الأجور :-**

والقاضية بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور ووضع تشريعات عمالية عادلة .

**- سياسة التوزيع وإعادة التوزيع :-**

والقاضية بتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص عن طريق سياسة التوزيع وإعادة التوزيع .

- سياسة الضمان الاجتماعي .

- سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية .

- سياسة التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

**- سياسة نقدية ومالية :-**

أهم محدداتها إلغاء معدل الفائدة وإحلال معدل الربح كآلية أساسية للنشاط الاقتصادي .

**- سياسة الاستثمار :-**

القاضية بزيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج الوطني كوسيلة رئيسية لزيادة معدل النمو ، والقاضية بفرض القيود على تحويل الأموال واستثمارها خارج الدولة ، أو على عمل الأجانب وقيامهم بالاستثمار في الدولة . "٥" فهذا نموذج عن وسائل أساسية وأخرى ثانوية مستعملة حسب الظرف الاقتصادي للبلد وحسب الإمكانيات المتاحة

**رابعا: ألتنمية من منظور الشريعة الإسلامية:**

تتمثل مهمة التنمية في توفير متطلبات الحياة البشرية حالاً ومالا، سواء أكانت مادية أم روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر من العصور، وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية من المنظور الإسلامي عن التنمية في النظم والأفكار الأخرى، لأنها تعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع الطبيعة الخلقية الإلهية لهذا

الكائن، والقيمة من هذا المنظور لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة، ولا متسلطاً عليها، بل تجعله أميناً بها محسنا لها، رفيقاً بها وبعناصرها يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعلوهم بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط، كما أنها تعد لونا من ألوان شكر النعم على ما أنعم به على خلقه، انطلاقاً من كون العمل في الأرض نمطاً من أنماط الشكر لله(٦)

وامتثالاً لأمر الله قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [سورة البقرة الآية ١٦٨] وفرق كبير بين أن يكون النفع المادي هو الغاية وهو الهدف وبين أن يكون وسيلة لغاية أكبر وهدف أسمى وهو إعمار الأرض وتهيئها للعيش الإنساني، وتحقيق الرفاهية والخير للناس كافة ذلك أنه في الحالة الأولى إذا كان النفع المادي هو الهدف ستكون الإنسانية والاحتكار والاستئثار بخيرات الدنيا ومنعها عن الآخرين كما يحدث في النظم الاقتصادية المتصارعة، وهو ما يؤدي إلى الحروب وإلى الدمار.

أما في الحالة الثانية، حيث يكون أعمار الأرض هو الهدف. فالمنافسة والأنانية والاحتكار سوف تتحول إلي تفاهم وتعاون بين الدول والشعوب، وأعمار الأرض، واستقلال ثرواتها على أحسن وجه لصالح البشرية جمعيا(٧)، حيث قال الله تعالى: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ المُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص، الآية ٧٧].

إن الفهم الحقيقي في التصور الإسلامي، لا يعني توجيه الأفراد والدولة إلى الأعمال ذات المردود الاقتصادي فحسب، إنما يهتم اهتماماً واضحاً بالأعمال ذات العائد الاجتماعي، وإن اهتمامه بأمور الدنيا وأعمار

الأرض لا يتم على حساب أمور الأخرة وتوثيق الصلة بالله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم هو الذي استخلفه في الأرض – التي هيأها جل شأنه لهذا الاستخلاف– ليقوم بأعمارها وفق ما شرع الله تعالى، وقد هيأ له سبحانه وتعالى الأرض والسموات مسخرات بأمر الله إلي الإنسان، وتؤكد العديد من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة حث على العمل والإنتاج والانطلاق في مجال الأرض طلباً للرزق ، ومن خلال النصوص القرآنية يتضح أن التنمية داخله في واجبات الاستخلاف الإلهي للإنسان على الأرض وقائمة على تسخير السموات والأرض لهذا الإنسان المكرم، فالكون مجال رحب لتفكير الإنسان وانتفاعه وتمتعه والذي يقود للإيمان بالله سبحانه وتعالى، لذا فإن عملية تعامل الإنسان مع الكون أو الطبيعة تحكمها علاقة التسخير والأنعام وليس علاقة العداء والقهر كما هو الحال في النظرة الغربية للتنمية.

## المبحث الثاني

## التمويل وأهميته

من المعلوم أن التنمية لها احتياجات تمويلية من المستلزمات الأساسية لذلك فإن التمويل يكون على شكل تمويل داخلي وتمويل خارجي وآخر تمويل أجنبي، فالتمويل الداخلي تنمية ينظر إليها من جانبين الأول يمثل الوجه الحقيقي الذي يعني بالموارد الحقيقية وتخصصيها لأغراض التنمية والثاني يمثل الوجه النقدي ويعني به مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفر الموارد الحقيقة للتنمية وبالطبع فإن الموارد الحقيقية تمثل في سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار وفيما يتعلق بالتمويل الأجنبي، فإنه يتوقف على انسياب رؤوس الأموال الخاصة وعلى المعاملات الثنائية الحكومية وقروض المنظمات الدولية(٨).

**أولا : آلية التمويل الإسلامي للتنمية:**

لما كان الإنسان هو أساس برامج التنمية البشرية، وغايتها والقائم بها لذلك أعلى الإسلام قيمته وأهتم به وبتنمية قدراته ، باعتباره أهم عنصر من عناصر التنمية عموماً والبيئة خصوصاً بل وإن البيئة نفسها مسخرة لخدمته وهو خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات.

وتبدو أهمية أدوات التمويل الإسلامي، في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه، بدلاً من نظام الإقراض بالفوائد الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض ، كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في مشروعات

تنمية حقيقية تفيد المجتمع، إضافة إلى حرص التمويل الإسلامي على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقية وعلى رفض اعتبار النقود أرصدة في حد ذاتها، كل ذلك ينعكس في تحقيق الأمن الاقتصادي فالأمن الاقتصادي، يجلب وفرة الرزق وكثرة الثروات والرفاء الاجتماعي لأفراد المجتمع وعدمه يؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والحروب والمجاعات والخوف، والمجتمع الحديث اليوم، يعطي اهتماماً متزايداً لموضوع الأمن الاقتصادي، لكثرة المشكلات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعة التي تحدث في أماكن متفرقة من العالم خاصة تلك الأزمات التي تتخطى الحدود الوطنية إلى الإقليمية والدولية التي تتطلب حلولاً على مستوى الكون، كما توجد هناك بقاع كثيرة من العالم تعاني من ندرة الموارد والغذاء والسكن...الخ(٩)وليس أمامنا من خيار إلا المحافظة على كياننا الإسلامي إلا أن نحث السير، ونواصل السعي، ونضاعف الجهد بكل طاقتنا، وجمع إمكانيتنا لتنمية امتنا الإسلامية ورفع مستوى معيشة شعوبنا الإسلامية، وبما أن الصراع بين الأمم أصبح صراعاً اقتصادياً وإعلامياً، فمن واجبنا جميعاً، دولا ومؤسسات وأفراد أن نهب صفاً واحد لأداء الواجب المقدس، لنصون أجيال الأمة الإسلامية الحاضرة والمقبلة من الفقر والجهل والمرض.

ويعدّ التمويل من أهم الوظائف الرئيسية لأي مشروع سواء كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمي ، فالتمويل هو الذي يساعد على إنشاء المشروعات وتوسيع القائم منها والقطاع المالي ممثلاً في البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية المختلفة والشركات الاستثمارية وهو الذي يساعد المشروعات علي ما تحتاج إليه من أموال، وهو الذي يعمل على تجميع المدخرات المبعثرة هنا وهناك ليقوم بضخها في جسم الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة ليعمل على تقوية هذا الاقتصاد ونموذج تطوره

وعلى هذا الأساس، فإن نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة يعتمد بشكل كبير على مدى وجود كفاءة القطاع المالي في البلد، وتتم عملية التمويل الإسلامي للتنمية المحلية وعلى المستوى الوطني والإسلامي ككل من خلال أنشطة متعددة مثل:

- إدارة صندوق الزكاة وذلك عن طريق تحصيل الزكاة المستحقة من حملة الأسهم والمودعين والعملاء إذا قاموا بتفويض البنك بذلك والعمل على صرفها ضمن الأوجه المحدودة لها.
- إعطاء التبرعات ولهيأت من إيرادات المصرف والتي تعد كصدقات للجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية.
- منح قروض بدون فوائد "قروض حسنة" للأفراد المستحقين لها مثل الطلبة لغايات الدراسة والمرضى والمتحاجين.
- إدارة صناديق خاصة للمشروعات الخيرية والاجتماعية[١٠].

إضافة إلى السندات الإسلامية تتمكن الدول الإسلامية من استثمار قوائمها المالية داخل البلد بدلاً من استثمارها في الخارج وبالتحديد في الدول النامية بهدف تمويل عدد من المشاريع الخدمية عبر توفير الموارد من المصارف والمؤسسات المالية والشركات والأفراد واستثمارها في إنشاء المشاريع التنموية كبديل مقبول هذا ومن المتوقع أن توفر الصكوك التمويل المتوسط الأجل للدولة عبر توفر تمويل مستقر وحقيقي موجود أصلا داخل الدورة الاقتصادية دون أن يكون لها أثار تضخمية وفقاً لمبدأ الشريعة الإسلامية وكذلك إصدار الصكوك الإسلامية سيكون له مصلحة عامة للجميع من خلال المساهمة في عملية التنمية في البلد ورفع مستوى دخل الفرد

وتشغيل الأيدي العاملة فضلاً عن أنها استثمارات شرعية وصحيحة، وفقاً لأسس التي وضعها الإسلام بتقسيم العمل من خلال تعدد صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والمساقات والمزارعة والاستصناع، وذلك بهدف تمويل المشروعات المختلفة منها زراعية كانت أم صناعية أو تجاريه أو خدمية، كما جعل العلم أولوية لعمارة الأرض ولإشباع الحاجات الروحية والمادية.

**ثانياً/ مزايا التمويل الإسلامي:**

١- الاعتماد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل.

٢- القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات إنمائية أو المشاركة فيها أو القيام بتمويلها وذلك بهدف إقامة مشروعات إنتاجية جديدة.

٣- تمويل على أسس الشريعة الإسلامية يساهم في توفر رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات.

٤- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال وتكون كافية لتنفيذ هذه المشروعات.

٥- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لاتتوفر لديهم رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ المشروعات.

٦- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتنوع حالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة إلي جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وتتميز أساليب التمويل الإسلامي بالتعدد والتنوع فهناك أساليب قائمة على التبرع والبر

والإحسان كالقروض الحسنة والصدقات والمضاربة والمساقات والمزراعه والمغارسة وأساليب أخرى قائمة على الائتمان التجاري كل هذه الأساليب تساعد على التنمية من خلال وضع دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية وعلى أساس مبدأ الحلال من الناحية الشرعية ، وهذا يعني أن المشاريع عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية ومن ضروريات التمويل الإسلامي من الناحية النظرية البدأ مع ظهور التشريع الإسلامي، الذي جاء كجزء من منظومة متكاملة شاملة للحياة تتناول العبادات والمعاملات والأخلاق ، بصورة متوازية تجعل من التشريعات المتعلقة بالعبادات تعاليم تفصيلية تتناول العبادة فيما يتعلق بأحكامها بجميع تفاصيلها الدقيقة، خصوصاً أننا نشاهد بعض المجتمعات الإسلامية تعاني مشكلات اقتصادية مزمنة، إضافة إلى ضعف في أداء الإنتاجية مقارنة بكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو الناشئة، إضافة إلى ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة وسوء في التغذية والمشكلات الصحية والتعليمية في بعض الدول وهو انعكاس لسوء الحالة الاقتصادية.

مع العلم أن التمويل الإسلامي بدأ منذ بدء الرسالة السماوية، لكن التصور الحديث للتمويل الإسلامي بدأ في العقد السابع من القرن الماضي عام ١٩٦٣م.

**ثالثاً / خصائص التمويل الإسلامي:**

تتبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال وهي أن المال هو مال الله، وأن الإنسان مستخلف على هذا المال في هذه الأرض

وعليه أن يتعامل ويعمل به وفقاً للأوامر والضوابط والمقاصد التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وعليه يمكن تحديد خصائص التمويل الإسلامي بالآتي:

١- استبعاد التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء حيث يحظر على الجهات المانحة للتمويل الإسلامي التعامل بالفائدة بكافة أشكالها على اعتبار أنها تعد من قبيل الربا المحرم شرعاً.

٢- المشاركة في المخاطر الاستثمارية وهو ما يستدعي المشاركة بالأرباح والخسائر بين الجهة المقدمة للتمويل والجهة المستفيدة منه عملاً بالقاعدة الشرعية القائلة "الخراج بالضمان" والتي تعني جواز استحقاق الربح عند تحمل مسؤولية مخاطر الخسارة.

٣- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي، وذلك عبر عقود التمويل الإسلامي المختلفة الموجهة نحو الاستثمار في الأصول "الأعيان" أو المنافع "الخدمات" بيعاً وشراء وتأجيراً ومشاركة.

٤- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع: بحيث يوجه التمويل الإسلامي إلى كل ما هو مباح في إطار الشريعة الإسلامية السمحة فلا تنفق الأموال على ما فيه تحقيق المفسدة الفرد أو المجتمع.

٥- تنمية طاقات الفرد ومهاراته وذلك من خلال خصائص عقود التمويل الإسلامي التي تبيح مشاركة اقتصادية فعالة من الطرف المقدم للتمويل والطرف المستفيد من الأموال، إضافة إلى الجانب الاجتماعي الذي تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامي[١١].

## المبحث الثالث

### أولاً : المصارف الإسلامية ودورها في عملية تمويل التنمية:

تعد المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية المصرفية حديثة النشأة حيث بدأت صغيرة ثم سرعان ما كبرت، قليلة ثم سرعان ما تكاثرت حتى بلغ عددها الآن في البلاد الإسلامية وخارجها أكثر من تسعين مصرفاً، وبهذا كذبت دعوى العلمانيين وضحايا الغزو الثقافي الذين زعموا يوماً أن تطبيق الشريعة في المجال الاقتصادي مستحيل؛ لأنه لا اقتصاد بغير بنوك، ولا بنوك بغير فوائد وقد وفق الله بعض البلاد الإسلامية مثال باكستان

تحويل بنوكها الوطنية إلى بنوك إسلامية(١٢) والبنوك الإسلامية بكل أنواعها وأشكالها تقع عليها مسؤولية خاصة في النهوض بهذا الواجب، باعتبار أنها تصدت لتحمل مسئولية المال وإدارته والمال كما نعلم جميعاً هو عصب الحياة فأضحى لزاماً على البنوك الإسلامية أن تقوم بنصيبها في هذا الجهد وباعتبار أن البنوك الإسلامية أخذت على عاتقها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والسير على هديها فإن الناس يتوقعون منها الكثير في معالجة مشاكلهم الاقتصادية ومواجهة متطلبات الحماة الإسلامية.

وتعد وظيفة التمويل بشقيها تجميع الأموال وتوظيفها وفق المنهج الإسلامي على أساس توفير السيولة النقدية للمشروعات الاستثمارية التي تحتاجها وذلك على أن تكون نتائج هذا النشاط شراكة بين البنك وأصحاب العمل من جهة وبين البنك وأصحاب المال من الجهة الأخرى، وتستخدم هذه الأموال في مشروعات تتفق مع الشريعة الإسلامية وتعود على البنوك

والمودعين والمجتمع بالكثير والرفاهية دون إبراز طرف على حساب طرف أخر.

**ثانياً / المشاكل والعراقيل التي تصادف عملية التنمية والتمويل:**

- ضعف الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل الإسلامي للتنمية.
- عدم وجود معايير لصيغ التمويل الإسلامي للتنمية وفق خطط مدروسة.
- فقدان التمويل الإسلامي لآلية تقيم المخاطر.
- القصور الواضح في وسائل الإعلام المختلفة لتوضيح الرؤية الإسلامية من خلال تلك الوسائل المتعددة.
- قلة التشريعات القانونية التي تحفز على دعم التنمية وفق الشريعة الإسلامية.
- عدم تشجيع المصارف والمؤسسات المالية في العديد من البلدان الإسلامية وخاصا الدول النامية.
- لوحظ القصور الواضح في أجهزة الدولة المختلفة من حيث تشجيع واستثمار أموال الوقت والحفاظ عليه.

**المبادئ الإسلامية للتمويل الإسلامي:**

يشير التمويل الإسلامي، الذي يطلق عليه لغة واصطلاحاً على سبيل الدقة "التمويل وفق الشريعة الإسلامية" إلى الخدمات المالية التي يتم أداؤها حسب المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها وتشتمل هذه المبادئ على ما يلي:

١- تحريم الفائدة الربوبية التقليدية على القروض أو المدخرات بوصفها عائداً ثابتاً أو محدداً بدون المشاركة في التعرض للمخاطرة ومن ثم فإنها ممارسة غير عادلة.

٢- عدم جواز حصول المسلم على أي أرباح ناشئة من أنشطة فاسدة وغير أخلاقية.

٣- عدم جواز قيام المسلم ببيع مالاً يملك – ولهذا فإنه لا يجوز للمسلم البيع عن المكشوف.

٤- وجوب أن تكون المنتجات أو الخدمات في عقود البيع واضحة تماماً في ظل انتقاد الجهالة والغرر بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

ويؤكد التمويل الإسلامي مثل سائر جوانب الشريعة الغراء عموماً على أهمية التفاعلات البشرية وهيكلها الإطاري إلى جانب تأثيرها الأخلاقي والأدبي والمعنوي على المجتمع، ولعل الأهم من ذلك هو سعي الإسلام على تخفيف حدة الفقر وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد[١٣].

الخاتمة :

١- تتضح أهمية وضع التمويل الإسلامي في قدرتها في تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة بحث يحصل كل طرف على صفة بدلاً من نظام الاقتراض بالفوائد الذي يضمن صاحب القرض عادة على حساب المقترض كما تضمن هذه الأدوات استخدام التمويل المتاح في المشروعات لتنمية حقيقية تفيد المجتمع، إضافة إلى حرص التمويل الإسلامي على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقة وعلى رفض اعتبار النقود أرصدة في حد ذاتها.

٢- تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها ضابط ألمشروعيته الحلال – ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر. ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية – ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الإكثار، ضابط التوافق لحفظ الحقوق ضابط حق الله في المال وهو الزكاة.

٣- تتمثل أهم مزايا التمويل الإسلامي في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والقضاء على البطالة، وإنشاء وتوفير فرص العمل، للمحتاجين من الدول الإسلامية.

٤- افتقار التمويل الإسلامي لآلية تقيم المخاطر وفقدان عنصر التنوع والابتكار إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد إليه عمل هذا القطاع . إضافة إلى ضعف الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل والتي ما زالت غير كافية التي نم شأنها إخراج هذه

الصناعة من مأزقها. فالإبداعات تأخذ مكانها في شتى أنحاء العالم، وفي المراكز المالية العالمية، لذلك فمن الضروري وضع معايير لصيغ التمويل الإسلامي حتى تصبح أكثر جاذبية للمستثمرين.

أهم النتائج :

١- سياسة التنمية في الإسلام، تمثل آلية للتعافي من الأزمة العالمية،وأنها تساعد على الخروج من أزمتي البطالة والفقر اللتين تعصفان بمناطق عديدة بالعالم.

٢- تبدو أهمية أدوات السياسة التنموية في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض بالفوائد.

٣- التمويل الإسلامي يحرص على الربط بين الأرصدة المالية والأرصدة الحقيقية وعلى رفض اعتبار النقود أرصدة في حد ذاتها.

٤- التنمية في المفهوم الإسلامي تختلف عن التنمية في المفاهيم الأخرى لأن التنمية في الإسلام عمارة الكون من الجانبين المادي والمعنوي.

٥- ارتباط التنمية في الإسلامي بالقيم والأخلاق الحميدة من مساواة وعدل وعدم إسراف.

٦- تهدف سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام الى تحقيق أفضل السبل وأيسرها والوصول إلى مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية .

٧- تحقيق العدالة في توزيع الدخول ، وتوفير حاجيات الناس المعايشة الضرورية ، وهو أهم هدف .

**التوصيات :**

لتعزيز قدرة التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات المختلفة وفق خطة علمية عملية يتطلب التوصيات التالية:

١- العمل على سن تشريعات وقوانين تنظيمية للعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات التنموية الاقتصادية.

٢- دعوة البنوك المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها، وتشجيع إنشاء وفتح فروع بنوك وشركات متخصصة للتمويل.

٣- تغير منهج العمل المصرفي التقليدي إلى مناهج أكثر حداثة تعمل على تنويع أساليب التمويل وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤- تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من سوق مالية موسعة ومنشآت تمويلية متخصصة لأكبر شريحة ممكنة ولأحجام تمويل مختلفة.

٥- تشجيع إقامة مؤسسات إسلامية عامة وخاصة لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الإسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي تعاني من عملية التمويل.

٦- إعداد الإنسان الصالح في بناء المجتمع السليم على أساس مراعاة الطبيعة الإنسانية المتكاملة.

٧- القيام بواجب عمارة الأرض وفق نظر شمولي يقوم على العناية بكل ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٨- حث وسائل الإعلام المختلفة في الدول العربية والإسلامية بنشر آلية الدعم المالي الإسلامي للمشروعات التنموية في الأقطار العربية الإسلامية.

٩- إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية للاستفادة منها في التطبيق العلمي والعملي للدراسة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

- الحديث النبوي الشريف.

١- تقرير التنمية الإسلامية العربية ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢- ألنمري، خلف بن سليمان، منهج التنمية في التطور الإسلامي، جامعة أم القرى، المؤتمر السادس للاقتصاد الإسلامي بجاكرتا أند ونسيا.

٣- البشير، توفيق الطيب، أبعاد ومرتكزات التنمية في الإسلام، المنتدى المكتبية الاقتصادية، شبكة المعلومات الدولية "نت".

٤- قلعة، محمد رواس، مباحث الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ السابعة ٢٠١٣ لبنان، ص١٤٨.

٥- فرحي محمد سياسات ، التنمية الاقتصادية في الإسلام ، الإطار العام والمقومات ، جامعة الاغواط ، شبكة المعلومات الدولية ، إنترنت .

٦- الأحمد، سهيل محمد طاهر، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر العدد الأول يناير ٢٠١٢، ص١٥٣ .

٧- الأحمد، ناصر بن محمد، معالم الاقتصاد الإسلامي شبكة المعلومات الدولية الانترنت، ص٥.

٨- الرفيق، محمد يحيى، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية المكتبة والتنمية مكتبة شذرات الالكترونية.

٩- الأسرج، حسين عبد المطلب، دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي.
http//www.islamselect.net

١٠- عبد المطلق، رفعت فوزي، فوائد البنوك، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ الأولى، ٢٠٠٠، ص٣٠.

١١- مقداد، محمد إبراهيم وآخرون، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية فلسطين مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الثالث عشر العدد الأول يناير ، ١٩٩٥م، ص٢٥٢.

١٢- عبد الرحمن، عامر، نحو التمويل الأصغر وفقاً للشريعة الإسلامية، بوابة التمويل الأصغر شبكة المعلومات الدولية الانترنت .

١٣- الجمعية الليبية للمالية الإسلامية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣ .